



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



*Corresponding author:

Rehab Salman Fanjan

Wasit University, College of
Arts, department of Philosophy

Email:

**Dr Maitham Mohammed
Yasser**

Wasit University, College of
Arts, department of Philosophy

Email:

Keywords: Women, Society,
Discourse, Modernity."

ARTICLE INFO

Article history:

Received 13 Jul 2025

Accepted 16 Aug 2025

Available online 1 Oct 2025



The Representations of Feminist Discourse: Nawal El Saadawi as a Model

Abstract

The status of women in Islamic society is esteemed and significant, after previously being demeaned and undervalued in many societies before Islam. Islam has honored women and taken excellent care of them through various principles, safeguarding their humanity, declaring their full responsibility, affirming their eligibility, freeing them from the injustices of the pre-Islamic era, and bestowing upon them the roles of daughters, wives, and mothers. Islam has granted them numerous rights, including the right to education, even making it obligatory, the right to work, and the right to participate in decision-making.

Islam has transferred complete responsibility for women to men as part of the divine mandate for humanity's stewardship on Earth, as stated in the Quran: "I am about to place a Vicegerent". (Surah Al-Baqarah: 30). God has equally commanded both men and women to inhabit the Earth, as He said: ' And it is He Who has made you generations coming after generations, replacing each other on the earth.' (Surah Hud: 61). Furthermore, both men and women are equally tasked with worshipping Allah on Earth, for Allah says: ' And I did not create the jinn and mankind except to worship .' (Surah Adh-Dhariyat: 56). Thus, humanity collectively shares the responsibility entrusted to them by Allah, without exception.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI : <https://doi.org/10.31185/lark.3248>

ملخص:

إن مكانة المرأة مرموقة ومهمة في المجتمع الإسلامي، بعد أن كانت قبل الإسلام مهانة لا قيمة لها ولا وزن في كثير من المجتمعات، فقد كرمها الإسلام، واعتنى بها خير عناية، وأصلح حالها، فحفظ إنسانيتها، وأعلن كمال مسؤوليتها، وقرر أهليتها، وحررها من مظالم الجاهلية، وكرمها بنتاً وزوجة وأماً، ومنحها العديد من الحقوق من مثل حق التعليم بل أوجبه عليها، وحق العمل، وحق المشاركة في اتخاذ القرار. فقد أعلن الإسلام كامل مسؤوليتها إلى مسؤولية الرجل فيما عهد به الإنسان من شرف الخلافة في الأرض لقوله سبحانه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (سورة البقرة: 30) وطالبهما على السواء بعمارة الأرض، قال سبحانه (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (سورة هود: 61)، وطالبهما أيضاً على السواء بعبادة الله فيها حيث قال جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (سورة الذاريات: 56)، وهكذا فقد شارك الجنسان فيما عهد إليهما به من قبل الله سبحانه وتعالى ليقوما به من غير استثناء.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المجتمع، الخطاب، الحداثة.

تعد المرأة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، لها مكانتها التي تليق بها، فقد اسهمت عبر التاريخ في بنائه، ولا زالت في جميع الأزمنة على ابواب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية، وأدت أدواراً مختلفة في إدارة شؤونه، وهي تسير التطبيق السلبي للاعراف والتقاليد، وهذا منذ فجر الحضارات، فهي الكائن الثاني المعين، والقاصر، التي تستبج إنسانيتها، وبقيت مسلوقة الارادة والوجود وليس لها تملك حق التصرف، حتى في ادق خصوصياتها، فالقرار دائماً لأبيها وأخيها وما أن تزوجت ورث ذلك الحق زوجها، ففي الحضارات السابقة، كان هناك توازن بين الرجل والمرأة غير أن ذلك لم يستمر بسبب السيطرة الذكورية في العصر الحديث وسيادة النظام الأبوي، حبست المرأة منذ البدء في البيت وتفرغت لرعاية اطفالها، أما الرجل فكان محور المجتمع واساسه في الحياة، لذلك ناضلت المرأة من اجل الحصول على حريتها وامتلاك حقوقها وانتظم هذا النضال في شكل أكثر تنظيماً عندما أصبحت المرأة اليوم أكثر وعياً بواقعها الصعب بما اكسبها إصراراً على تمسكها من اجل حريتها ونيل حقوقها مستفيدة من رصيدها العلمي والمعرفي، فسارت في طريق الفكر التحرري، فقد بدأت المرأة الأوربية نضالاً مستمراً ضد أنواع القيود سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم قانونية أم سياسية أو دستورية، وقدمت الكثير من التضحيات، والآن تغيرت الامور مع التكنولوجيا. إن مسألة استغلال المرأة وعبوديتها وبقائها في بيتها تختبئ فيه لتقوم بأعمالها الأساسية في خدمة الرجل والإنجاب، هي من أكثر حقائق التاريخ على الاطلاق، فالاستغلال كان بشكل

واضح وبصورة فردية أو جماعية سواء أَرْضِيَتْ أم لم تَرْضَ، فالحظ من قدرتها ومكانتها هو تراث عميق الجذور في الحضارات الغربية ومن قبلهم عند اليونان، وعلى الرغم من وجود التقدم الحضاري والثقافي والسياسي الذي وجد في أثينا مثلاً في عهد ديمقراطيتها منتصف القرن الخامس قبل الميلاد وما تمتع به الرجال من مستوى عالٍ من الحرية والمشاركة السياسية، إلا أن المرأة بقيت حبيسة البيت لا ينظر لها إلا كأحدى مكملات البيت مثلها مثل قطع الأثاث باستثناء وظيفتها بالإنجاب التي تميزها وهذا الموقف لم يكن مقتصرًا على عامة الناس بل نجده عند كبار الفلاسفة من مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم.

الخطاب الحداثي وتمثلاته عند نوال السعداوي:

تعد الدكتورة " نوال السعداوي نموذجاً نسوياً تميز بالجدلية الفكرية، إذ يتسم خطابها الثوري بالتمرد والتجاوز على الثوابت الدينية، وكانت أهميتها تكمن بأنها شنت حرباً على حقوق وقضايا إنسانية لا يستطيع أي أحد قبلها أن يجرؤ على فعلها أو يقوم بها، فقد فتحت أبواباً كانت مغلقة، موضوعات من الصعب تداولها علناً؛ لأنها موضوعات ممنوعة لا يمكن التحدث فيها، ولكنها استطاعت أن تسلط الضوء عليها، وذلك لكونها طبيبة شاهدة الأشياء بعينها، ومن بين تلك الموضوعات العلاقات الجنسية العادية وغير العادية والمشروعة وغير المشروعة (بيومي، ٢٠٠٤م، ٣٣٢)، ولا سيما التي تكون بين رجل في مجتمع يمتلك سلطة ومكانة وامرأة مغلوب على أمرها فقيرة.

وكانت داعمة ومؤيدة للمطالب العلمانية في تغيير القوانين التي تحكم حياة النساء المعتمدة على الشريعة تغييراً شاملاً وجذرياً، وتعد من العلمانيات المتشدات "الرافضات" للدين، لكونه امتداداً للنظام الأبوي الذكوري الذي له دور فعال في قهر المرأة وظلمها، ولذلك دعت إلى التمسك بالمبادئ العلمانية والدعوة إلى نشرها من طريق فصل الدين عن الدولة لضمان تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، ونادت بحقوق المرأة ورفضت النصوص الدينية والمجتمع الأبوي والسياسي والاجتماعي، لأنها كانت السبب في ترسيخ الظلم الواقع على المرأة في البلدان العربية والإسلامية، وسعت إلى المطالبة بالحرية المطلقة للمرأة وفي كل مجالات الحياة أسوة بالمرأة الغربية، ومن هذه القوانين أن يكون قانون الزواج مدنياً وليس دينياً (السعداوي، ٢٠٠٠م، ١١٦).

وانتقدت بعض الدول العربية التي لم تفصل الدين عن الدولة، إذ وجدت أن كل القوانين في بلادنا مدنية، إلا فقط قانون الزواج أو الأحوال الشخصية، وتعدد الزوجات والطلاق، كأنما تصبح حياة النساء الخاصة هي التي يجب عليها أن تلتزم بأحكام الدين والشريعة (السعداوي، 2000، 116).

وقد انتقدت خطاب الشيخ "محمد عبده"، المستنير في البلاد العربية بداية القرن العشرين على الرغم من استجابته في رأيها للتطور الاجتماعي والسياسي، واجتهاده في إعادة تفسير النصوص الدينية وأعطى النساء بعض حقوقهن الجزئية مثل حق العمل بأجر وحق التعلم، حيث ترى أن هذا الخطاب سوف يبقى أسيرًا ضمن الإطار القانوني المدمج أو المزدوج، فهو كان يرى بأن ارتباط الرجل بالدولة يمكن أن يخضع للقانون الإلهي (السعداوي، ٢٠٠٠م، ١١٦)، وهذا محط خلاف للأصل الثابت عرفًا وشرعًا.

إن تهميش المرأة في بعض الأحيان يكون ناتجًا من عادات وتقاليد وأعراف كانت موجودة منذ زمن، وتحولت إلى قيم ثابتة اجتماعية غير قابلة للتغير، وإن تكاسل وتقاوس المرأة عن القيام بتحقيق حقوقها والحفاظ عليها جعلها تعيش في الهامش من غير دور حقيقي، ومن غير عمل اجتماعي، وبلا حركة أو نشاط وهذا ما أدى إلى ظهور الجهل والفقر والتخلف في فئة وسط النساء، كذلك الفهم الخاطئ في تعاليم الدين (وتستند بالتاريخ لكي تؤكد فرضياتها العلمية، حيث كانت الأمومة في تاريخ الأقوام البدائية لها): (كاظم، ٢٠٠٣م، ١٥ - ١٦)، مكانة واعتزاز ومع فلم تعرف المرأة المصرية الحجاب، وكانت على اختلاط بالرجال، وتصر "السعداوي" على أن الفرق بين الرجل والمرأة هو فارق على مستوى الثقافة، وتفاجنا في ذلك بعد أن كانت تؤكد أن ملاذها الوحيد هو حقيقة الجنس هذا يكون في طريق بيولوجيا التناسل (الربيعي، د.ت، ٤٨).

تعد قضية تحرير المرأة مسألة سياسية بالدرجة الأولى، لأنها تمس حياة المجتمع كله، وأن تخلف المرأة لا يقتصر على النساء فقط وإنما ينعكس على الأطفال والرجال، وبالتالي يؤدي إلى تخلف المجتمع بأكمله (السعداوي، 1990: ٢٣).

ولا يمكن للنساء وحدهن أن يحققن الحرية والمساواة في مجتمع لا يستطيع أن يحقق الحرية والمساواة بالنسبة لجميع فئاته المختلفة، وهكذا لا يمكن أن نفصل قضية تحرير النساء في أي مجتمع من تحرير الفئات المظلومة الأخرى، ولا يمكن للإنسان الشريف أن يعيش حياة مزدوجة، إحداها في العلانية وأخرى بالخفاء، أي أن شرف الإنسان رجلاً أو امرأة هو الصدق، ويقصد به صدق الإحساس وصدق التفكير وصدق الأفعال، ولا يوجد دليل علمي في البيولوجيا أو التشريح يثبت أن المرأة أقل من الرجل جسداً أو عقلاً أو نفساً، حيث أن المستوى الأدنى للمرأة فرض عليها من المجتمع، وذلك من أجل الحفاظ على استمرارية وبقاء الأسرة الأبوية التي يمارس فيها الأب سلطته على الزوجة والأطفال وكأنه يملك قطعة أرض (السعداوي، 1990: 24).

وتقول: "إن اضطهاد وظلم المرأة لا يعود إلى الشرق أو الغرب أو الإسلام أو الأديان المختلفة، وإنما يرجع إلى أن هناك نظم الطبقة الأبوية، والتي كانت موجودة داخل المجتمع جميعاً" (السعداوي، ١٩٩٠: ٧٠٣).

يتطلب توجه النسوية السياسية الوجودية من المرأة إلى أن تعمل من أجل تقوية قدرتها العقلية والنقدية وذلك من أجل توعية ذاتها وتطويرها، وتعلن الحلول الجديدة التي تكون ضد الهيمنة الذكورية: (بدويّة، دبت: ٨٨).

وحتى وإن كانت واعية في ذاتها وبلغت مرحلة من الوعي، فسوف ينتابها إحساس بالشعور بالقلق، وهو إحساس ينتاب المرأة الواعية التي تكون مدركة لذاتها وما يفعله الرجل بها: (السعداوي، 1990، ٢٢٠). أما إذا أصبحت غير مدركة وواعية بوجودها، فلا يحدث القلق أو يكون ملازمًا لها، وعند انهيار وتحطم ذلك الوجود فإنها سوف تفقد نفسها وتصبح بدون أي شيء أو تصبح عند درجة الصفر، أي كلما كثر أو زاد وعيها في وجودها، يؤدي ذلك إلى زيادة في قلقها على هذا الوجود مما يؤدي إلى شدة مقاومتها للقوى التي تحطم وجودها (السعداوي، 1990: ٢٠١).

واستمرت النساء في مناقشة الحرمان المتراكم للمرأة من وجودها ومعرفتها وكذلك قيمتها وسيناتها، وقد حُرمت النساء من هذه الميزة العقلية والإنسانية عندما فرض عليهن أن يكنّ بدون ماضٍ ومن غير مستقبل، وإن يعشن مثل الحيوان يشرب ويأكل ويتناسل (السعداوي، 1990، ٢٠٣).

وإذن تسعى النسوية على استدعاء الخطاب الفلسفي الكوني من أجل إعادة حقوقها، ومن أجل أن تؤسس لها وترتب علاقاتها داخل الإطار الكوني الإنساني هذا من وجهة نظر فلسفية، وذلك لكون الفلسفة بجميع اتجاهاتها، تؤمن بالإنسان كإنسان من حيث عواطفه وعقله وجسده وغرائزه فالمرأة لا تحيي بالوظائف البيولوجية أو الجنسية فقط، إنما لها أفكار ومطامح عقلية تختص في فهمها لنفسها، وتدور في فهمها لوجودها الإنساني، وما يلزم عليها من تهमيش وقمع وتسلط، وأيضا حتى الجسد يجب عدم النظر إليه على أنه مادة ثانوية غريزية تمثل هيئة وصورة المرأة، وإرجاعها على ما كانت عليه اسريًا واجتماعيًا (حمادة، ٢٠١٤ م، ١٠).

وهكذا يتبين أن طلب النسوية للخطاب الفلسفي والسياسي، جاء من أجل تجاوز محن ومصائب الذكورية، ومشكلة النوع الاجتماعي، واستجابة لكل اشتراطات العدالة في الالتزام من ناحية الطرف الذكوري من اتجاه وجانب المرأة، وعلى خلاف ذلك، وبطبيعة الحال تعمل هذه الطريقة المتجهة إلى الفلسفة بكونيتها على إنشاء الاعتراف وصناعته وإقامة المصالحة وتحقيقها، ومن أجل إلغاء هذه التمايزات الميتافيزيقية وتأكيداها على المشاركة الجنسية، وإن النسوية لم تهدف إلى التساوي أو التماثل

بين الجنسين، ولذلك ينبغي معاينة أو مشاهدة كل شخص بنفس الطريقة، لإعطائه الاحترام والكرامة، وهنا نرى بأنها تعبر هي عن المشكلة نفسها وليس من أجل وضع علاج لها (فلأكس، ٢٠١٠م، 55). واستناداً إلى ما سبق فإن المرحلة الأولى والأهم في هذا المشروع النسوي، هو رفض قوانين النوع الاجتماعي "الجندر" في المجتمع، فهي تضع المرأة في مكانة أقل من منزلة الرجل، وذلك لتحليل وتفكيك هذه الأدوار وقوانينها الثقافية الصادرة في قلب وصدارة النظام الاجتماعي والسياسي، وعلى النسويين أن يشعروا بمكانة ومنزلة القوة في السياسة، على الرغم من عدم وجود ما يمنهم من محاولة إيجاد تحديد وتحليل البنيات القمعية، مثل النوعية / الجندرية، أو الهرمية الجنسية وهذا الهدف والغاية لا تحتاج نظرية للقوة، بل كذلك نظرية تستطيع على عاتقها موازنة التحرر من كل أشكال القمع، وعليه فإن المطلب الفلسفي هنا يتجه ضمن جانبيين، الأول من الجانب النظري وهو: يتضمن قوة داخل المجال السياسي من أجل تأييده للمرأة، والآخر من أجل التحرر تسبقها، من أجل إكمال مشروع النفوذ للقول والممارسة السياسية (ديلو، ٢٠١٠م، 722).

- أولاً: المرجعيات الفكرية للخطاب الحدائي نوال السعداوي:

1- : الماركسية :-

ترى "السعداوي" بأن المرأة ذات كيان وقدرة على تبديل الأدوار الاجتماعية التي من خلالها تستطيع أن تعبر عن طموحها الحقيقي وإمكانياتها (السعداوي، د.ت، ٥٨). فالنسوية استطاعت أن تستفيد من النزعة الماركسية من محاربتها الاضطهاد الطبقي، كما استفادت من انجازات الماركسية فيما يخص ترتيب وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة داخل نظام الأسرة، ونشوء مجتمع طبقي وبالتالي ظهور الدولة والتي تكون ضمن حدود المجتمع الطبقي (ومسيك، ١٩٧٩م، ٢٠٢). والمرأة من الاستقلال المادي تستطيع أن تحقق طموحها، وبذلك تحصل المرأة في الأسرة البروليتارية على استقلالها اقتصادياً لأنها استطاعت أن تشارك على إعالة الأسرة، ونساء هذه الطبقة يكون لهن شعور بأنهن متساويات مع الرجال أكثر مما يكون في الطبقات الأخرى مع إقرأنهن، وهذا يجعلهن يشعرن بأنهن متساويات مع الرجال، ولا يهتم بالأفكار الأنثوية التي تغري الطبقة البرجوازية من النساء (العريزي، د.ت، ٧٣). وعلى هذا الأساس فالمرأة تستطيع أن تحقق كل ما يعزز كرامتها وثقتها، والتعبير عن ذاتها وفكرها، إلى جانب شعورها بأنها تملك الإحساس وقدرتها في المجتمع بوصفها عنصراً فاعلاً في المجتمع، وتستطيع أن ترفض كل أساليب العنف والإهانة التي تتعرض لها من قبل الزوج، فالمرأة تتحرر اقتصادياً عندما تعمل بأجر؛ لأن أساس حريتها هي القدرة الاقتصادية للمرأة، وعندما تكون المرأة عاجزة اقتصادياً لا تملك حق خلعه أو تطليقها، وهذا يجعلها تضطر إلى البقاء في ذل الرجل، كونه يتولى الإنفاق عليها،

وعلى الرغم من بغضها، ترضي شهواته على حساب كرامتها كالعبد أو البغي التي تعطي جسدها للرجل مقابل الإنفاق أو المال: (السعداوي، ٢٠٠٢م، ١٠١).

فالمرأة التي تعجز عن تحقيق حاجاتها تبقى تراوح في مكانها ولا تستطيع أن تغير شيئاً في مجرى حياتها ومصيرها، وتبقى تحت حكم الزوج ولا تستطيع الطلاق منه (جويلية، ٢٠٢١م، ١٦٧)، وعندما تدخل المرأة في ميدان العمل تستطيع أن تعتمد على نفسها وتحررها من السلطة الأبوية، إذ إن الحرية الاجتماعية والشخصية والسياسية تكمن الاستقلال الاقتصادي لها (السعداوي، 2002، ١٠١).

فإذا استقلت المرأة اقتصادياً وساعدت على الإنتاج استطاعت بذلك الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية، ولهذا السبب فإن دفاع الماركسية عن المرأة يكون ناتجا من سباق تأكيد مقاومة الصراع الطبقي والتوقف من استغلال الطبقات البرجوازية لجميع الفئات المضطهدة ويكون من بينها النساء، وبالمقاومة نحصل على زيادة الإنتاج الذي من طريقه نستطيع أن نصل إلى حياة أحسن وأفضل (انجلز، ١٩٥٧م، ٣٨).

2- العلمانية :-

هي مفهوم سياسي يعني فصل المجال الديني عن المجال المدني أي حيادية الدولة إزاء كافة الأديان بالدولة وعدم تدخل المؤسسة الدينية في الحياة السياسية (وهبة، ٢٠٠٠م، ٨٩).
وعلاوة على ذلك فقد تجاوز بعد ذلك إلى الإلحاد وعدم الاعتراف بالخالق وغيرها من الأفكار، وكان ظهور هذا الأمر بسبب النتيجة الطبيعية للكنيسة وعملها في الحقب المتفاوتة، والتي أكدت إصرارها على المجيء بأفكار بشرية معاكسة باسم الدين المسيحي، وأخيراً كانت غير قادرة على مقاومة الحقيقة الجديدة بتصادماتها المختلفة المترابطة، وصدر عن ذلك محاولة الناس من اتباع طريقهم بعيداً عن الله والدين فنتج ما يسمى بالدنيوية، والعلمانية، وإبعاد الدين عن الحياة بشكل تدريجي، فخرس الدين مرجعيته وسلطته وذريعته في تعيين الحق والباطل والخير والشر والفضيلة والرذيلة (مثنى، ٢٠١٩م، ٧٤-٧٥)، وترى السعداوي "أن النظام المصري استخدم الدين الإسلامي في خدمة مصالحه، وكان ذلك في بدء السبعينات إذ استخدمته الحكومة كسلاح ضد التيار الشعبي المناصر والمؤيد للاشتراكية (السعداوي، د.ت، ٩٧)، وقطعاً فإن السعداوي" أيدت المطالب العلمانية في تغيير القوانين الخاصة بالنساء، والتي كانت مستمدة تعاليمها من الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت القوانين جميعها في البلاد مدنية إلا قانون الزواج أو الطلاق وتعدد الزوجات إي قوانين الأحوال الشخصية التي يجب أن تخضع قوانين للدين والشريعة (السعداوي، 2002، 116).

ويرى الاتجاه النسوي العلماني أن النسوية ترجع بالأساس إلى كونها حركة مدنية حقوقية ترفض إقحام الدين في ميدان الحركة النضالية، ولا يمكن أن تكون إلا علمانية، فالقرآن ساوٍ بين الرجل والمرأة في الجانب الروحي، ولكنه فضل الرجل على المرأة في المجال الدنيوي، ولهذا فإن استقبال مسألة المرأة داخل الإطار الإسلامي يلزم الاختلاف بين المنظورين الإسلام والنسوية مما أدى إلى تحرك النسوية خارج مفهوم الإطار الإسلامي (الجهني، 1987، 40)، وتأثرت بقوانين الصومال وتونس بخصوص الزواج حيث تمكنت السلطة السياسية في هذه الدول أن تخالف الشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بقوانين الطلاق والزواج والإجهاض وفي الميراث حيث يتساوى الرجل مع المرأة .

3- الجنسانية:

لم تعالج "السعداوي" الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحرير المرأة فقط، وإنما عالجت الجانب الجنسي (شرابي، ١٩٨٧م، ٤٣). ، رفضت نظرة المجتمع إلى المرأة في كونها جسداً فقط، وتتنظر إلى تلك القيود التي فرضها المجتمع على المرأة، ولاسيما الأعضاء التناسلية قد سهل على تشويه معنى العلاقة الجنسية، واتصلت في الأذهان بالخطيئة والإثم والنجاسة وغيرها من التغيرات المخجلة التي أدت بالناس إلى خوفهم من الحديث عن الجنس والأعضاء الجنسية، (السعداوي، 1990م، 10) وأن ظلم المرأة واضطهادها يولد من الجنسانية ويتضمن بداخلها ومن خلالها (كيه ويندي، 2010م، 105). وتسري على جميع الأفراد والأنظمة والمقاييس والقوانين الأخلاقية التي يضعها المجتمع، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنس أنثى أو ذكر ، أو اللون .. حيث نرى بان العقّة لا تعد قيمة أخلاقية، ولكنها لا تمثلها وبعيدة عنها لأنها قوانين يضعها النظام الاجتماعي الذي يقوم على التمييز ما بين الأفراد (السعداوي، ١٩٧١م، ٢٩).

وتؤكد "السعداوي" أن ما جاء به الإسلام هو فيما يخص وجود شهوة جنسية عند كلا الجنسين الرجل والمرأة، ولكنه وضعها بقيود على المرأة فقط، ونسى قوة رغبته التي قال بها سابقاً، في حين أكد الإسلام على الرغبات الجنسية وقوتها التي يمتلكها الرجل ، فوضع له الطريقة التي يمكن إشباعه، فشرع له الممارسة الجنسية وبكثرة ومع أي عدد من النساء، من خلال تعدد الزوجات، ونكاح الإماء الجوارى، والسماح بالطلاق بسهولة ، فعلى الرغم من أن القوى الجنسية والشهوة عند المرأة لا تختلف عن الرجل إلا أن المرأة لم تنل حقها الشرعي مثلها مثل الرجل، في التعدد من أجل إشباع غريزتها الجنسية حسب رأيها.

و لم تترك المفكرة نوال السعداوي إي قضية من قضايا المرأة العربية إلا و تناولتها وعالجتها بوصفها القائدة والرائدة للحركة النسوية الراضة لظلم ولاضطهاد المرأة في ظل السيطرة الأبوية "البطريكية" التي

رسمتها الرأسمالية وكانت مواقفها صادمة للمجتمع، فنجدها ترفض مبدأ عملية ختان الإناث بوصفها إحدى ضحايا هذه العملية الوحشية، وما نتج عنها من حالة نفسية ومشاكل جنسية تجعل المرأة تعاني مدى حياتها وما يصاحبها من أمراض نفسية وعصبية تصاب به النساء، بسبب القهر والظلم والضغط الاجتماعي وهذه الأمراض موجودة منذ القدم وحتى يومنا هذا من دون أن ينتبه إليها أحد، وتكلمت عن الحجاب وكيف عد المجتمع دليلاً ورمزاً سياسياً، لا دينياً وكذلك الدور الاجتماعي الذي تمارسه المرأة وحصر دورها فقط بالطاعة والإنجاب وتربية الأطفال وخدمة الرجل، مدافعة عن حقوق المرأة إذ تنادي بالدعوة إلى خروجها للعمل كآلية للتحرر وتحقيق الاستقلال المادي وإثبات قدرتها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع بقدرتها على الاعتماد على نفسها، والذي يمكنها بالإنفاق على نفسها ولها الحق في إثبات وجودها بإبراز رأيها في صنع القرار فضلاً عن عد الأنثى هي الأصل من طريق نقدها الموجه نحو المرأة النمطية التي يعد المجتمع مخلوقاً ضعيفاً مستعبداً تسيره الأهواء والرغبات والعاطفة، وليس العقل، من خلال ثورتها ضد الثالوث المحرم (السياسة، والدين، والجنس)، كونها من أهم القضايا الحساسة والتحررية والاجتماعية التي لم تأخذ دورها بعد من ناحية الدراسة في الوطن العربي، بحكم دعوتها من أجل الإبداع وكسر الحواجز والتمرد ودعوتها لتحقيق المساواة بين كلا الجنسين المرأة والذكر.

ثانياً: قضايا الخطاب الحداثي عند نوال السعداوي - أولاً: المرأة والسياسية :-

ترى نوال السعداوي أن قضية المرأة قضية سياسية لها ثقلها ووزنها في الساحة العربية، وأن قضية تحرير النساء بالدرجة الأولى سياسية لا تمس فئة معينة وإنما تشمل المجتمع كله، وتختلف المرأة يؤدي إلى تخلف المجتمع أجمعه (السعداوي، د.ت ، ٢٤).

فالسياسة هي السلطة العليا المسيطرة التي تدير الحياة الإنسانية الخاصة والعامة، فعندما نتناول مسألة المرأة سياسياً نكون قد طرحناها بشكل وإطار مجتمعي إنساني، فإذا أردنا أن نقطع قضية المرأة عن المجتمع، فهذا يؤدي إلى ظهور تمييز طبقي ولا مساواة، وذلك القطع بين العام والخاص قد يبعدنا عن اكتشاف حجم المشكلة، ولكن عند ربطها بالمجتمع فستكون على معرفة تامة وفهم صحيح ، وهذا الارتباط لم يكن معناه التعويض عن قضية المرأة في قضية المجتمع بعامة، كما يقول اليساريون بحسب رأيهم، بأنها لا تختلف عن قضية المجتمع، لأن رأي "السعداوي" في قضية المرأة بخلاف قضية المجتمع، فمن المهم علينا أن نتناول قضية المرأة ضمن إطارها التاريخي الإنساني الداخلي، فننتصرون أن مشكلة المرأة لها مميزات الخاصة ومشكلة الإنسانية (المسيري، 2010م ، 38)

ومن هذا المنطلق تبين أن الانعزال السياسي للمرأة وعدم مشاركتها السياسية وإقصاءها أدى إلى إبعاد المجتمع العربي ضمن عمله السياسي العالمي، وبما أن المرأة نصف المجتمع، فالمجتمع لا يتقدم وهو تارك خلفه نصفه الثاني معطلاً، فتفسير المجتمعات العربية بنصف قوتها، فهل حان الوقت الآن إلى أن تأخذ المرأة دورها الفعال في داخل المجتمع العربي وبما أن المرأة تعد نصف المجتمع، لذلك تطالب "السعداوي" بأحقية أن تمثل النساء نصف إي مجلس تشريعي أو نيابي أو قضائي أو تنفيذي (سعداوي، 2013م، 150).

وعلى الرغم من أن أغلبية الدساتير والقوانين العربية تهتم بمطلب حقوق النساء والمساواة، ومدى فوزها واستحقاقها وحصولها على المناصب السياسية، إذ تكون مماثلة للرجل، غير أنها كانت تحصل على منصب وزيرة أحياناً، أو قليلاً ما تحصل على مقعد بالبرلمان، وفي بعض الدول العربية لا يتاح لها ممارسة بعض المهن مثلاً لا يجوز لها أن تكون قاضية، كما هو موجود في مصر وعلى الرغم من عدم صدور إي مادة في القانون المصري أو الدستور لا تسمح بذلك، بل على العكس من هذا فالمادة ١١ من الدستور تبيح ذلك، ولكن الرجال الذين يمتلكون السلطة استطاعوا منع انضمام المرأة المصرية للقضاء حتى الوقت الحاضر، وذلك من نظرتهم بأن الإسلام جعل شهادة رجل واحد تعادل امرأتين، وبحجة هذا الشيء فسروا عدم تأهل المرأة في ممارسة مهنة القضاء، لان القضاء حكم في نزاع، أما الشهادة فلا تزيد سوى عن تقرير حادثة (السعداوي، 2013، 123-124)، والمرأة خلقت من أجل تمثيل دور المرأة والزوجة، من خلال تربية الأطفال وخدمة البيت، مع حرم المجتمع العربي المرأة حقها بالعمل من أجل الحاجة الاقتصادية الملحة للأسرة أو المجتمع.

ومن الجدير بالذكر فإن مشاركة المرأة العربية بالحياة السياسية تكون قليلة حتى وإن شاركت في المجالس البرلمانية والنيابية فتكون بنسبة ضئيلة ومحدودة، ولم تأخذ حقوقها بشكل طبيعي، وليس حصول النساء على بعض الحقوق إثباتاً على أنها تتمتع بالمساواة مع الرجل، فالمرأة تتمتع بالمساواة الحقيقية بالرجل في إي بلد بالعالم لمجرد تمتعها وحصولها على الحقوق السياسية فقط، على الرغم من حدوث ضجة كبرى عند الاعتراف بهذه الحقوق المتمثلة بالخطب الباحثة عن الحرية والديمقراطية للمرأة، وقد أصبح واضحاً في ظل الأنظمة الرأسمالية الأبوية، والاقتصادية، من أنها تستخدم كثيراً من أصوات النساء ضد النساء أنفسهن (السعداوي، ١٩٩٠م، ٨١٤).

وبسبب السياسة العالمية التي غيّبت وجود المرأة سياسياً، جاء التغيب بسبب الأنظمة السياسية وأنظمتها وقوانينها التي تؤيد فكرة اللامساواة، وعندما تصبح المرأة غير متساوية مع الرجل فسيكون نشاطها السياسي أقل منه، وترى أن سبب دونية المرأة وظلمها واضطهادها يعود إلى الأنظمة السياسية والاقتصادية المتمثلة بالنظام الرأسمالي؛ لأنها تقوم على الفلسفة التي اعتمدت على العبودية، وإن تحقيق التحرر الفكري والعقلي في المجتمع لا يتناسب مع مصالحها العامة وهنا تتطلق من منظور النظرية الماركسية؛ إذ تابعت التطور

الاجتماعي الذي كان يسير وفقا لأدوار مختلفة منها الإقطاعي وصولا إلى النظام الاشتراكي، فجميع هذه الأنظمة استطاعت أن تختزل وتخفي الوعي والفكر الإنساني من أجل استمرارها باستغلال الإنسان والسيطرة عليه، وعندما يتحرر الإنسان والمرأة عقلياً وفكرياً فسيقف بالضد من هذه الأنظمة وبالأخير لا يكون تحرير المرأة فكرياً من صالح الأنظمة.

عند قراءة المرأة للتاريخ واستحضاره من أجل معرفة البواعث والمخلفات التي لازمت المرأة واستغلالها على غرار الطبقات الضعيفة الهشة الأخرى التي كانت موجودة في المجتمع ، نجد أن النظام الطبقي الأبوي في التاريخ نجح في عزل النساء وإقصائهن داخل حياة المجتمع ، وقيدهن ضمن ادوار خاصة تسمى بالدور النسائي المختصر بالدور أو الأعمال الجسمية أو البيولوجية في داخل حلقة البيت (السعداوي، ٢٠١٧م، ٢٨).

وقانون الزواج في البلدان العربية يقيد المرأة ويجعلها تحت وصاية الزوج وهي أشبه بالقاصرة، وهذا الشخص له الحق في السيطرة عليها ويطبق عليها قوانين كثيرة من حيث ليس لها الخروج من المنزل للعمل والسفر، إلا ضمن شروط مخزية تنزل من قيمتها وحرمتها وكرامتها ، فيعد عقد الزواج الذي وقع بينهم هو بمثابة عقد تملك أو عبودية، ويحط من قيمة المرأة ويهينها ويذلها بحجة بناء الأسرة التي تعد المرأة هي الطرف الأضعف فيها، والحلقة الوحيدة المطالبة بالحفاظ عليها بخلاف الرجل الذي أعطى الحق بتطبيق المرأة ورميها متى شاء في الشارع، ويعرف هذه بالتمسك بالإرادة المنفردة أو التعسف بالتمسك بحق الطلاق، وهو من ضمن الحقوق التي منحت للرجل في قانون الأسرة الجزائرية بحسب المادة ٥٢ ، وكذلك

المادة ٤٨ من القانون الذي يمنح الرجل أن يفسخ عقد الزواج الذي تم بإرادته (شريف، ٢٠١٨م، 50)

وذهبت " السعداوي " الى أن الذين أقصوا وظلموا المرأة في جميع المجالات لاسيما السياسية منها بدافع عدم مشاركة النسوة في صنع القرار عدوا مشاركتها بدعة أخذت من الغرب وعلى العكس منها، ان مساهمة المرأة في صنع القرارات العليا لم يكن بدعة من الغرب ولا حربا بين المرأة والرجل ولكنها تعد ضمن الأسس التي تستند اليها العدالة الاجتماعية والسياسية والديمقراطية وجوهر الإسلام، بدليل مساهمة السيدة "خديجة" زوجة الرسول محمد (ﷺ) في مشاركتها بصنع القرارات العليا الأولى في الدعوة الإسلامية (السعداوي، 1990، ١١٥).

وذهبت أيضاً الى ان حياتنا الخاصة لا يوجد فيها ديمقراطية فكيف تكون في حياتنا العامة ديمقراطية ، فالمرأة يفرض عليها الطاعة منذ الولادة بحيث لا يكون لها رأي مستقل عن أبيها أو زوجها أو رئيسها بالعمل، وأما الشاب أو الطفل غير المتعود على الجدل مع أبيه والاختلاف معه، لا يستطيع مناقشة رئيسه ويختلف معه (السعداوي، 1970، ٤١٧)

وبما أن الديمقراطية مرادفة للحرية بوصفنا نعمل بالديمقراطية لتحقيق الحرية وليس من الممكن ممارسة الحرية ما دامت الديمقراطية غير موجودة ضمن الجانب الشخصي، لأن من يعيش الظلم والاضطهاد في حدوده الشخصية من اضطهاد الفكر والرأي، ومن تعيش تحت لواء الطاعة باسم العادات داخل المجتمع سينمو ذلك في داخله ويتأصل فيه ولن تزيله كثرة الشعارات، وبالأخير فإن حياتنا الخاصة هي التي تحددها السياسة في حياتنا العامة، فالجنس الذكوري هو الذي برز في عالم السياسة، وأصبحت المرأة بحسب تصورات هاشم والرجل مركزاً ومن أجل قلب الأمور يجب مقاطعة هذا النظام الذكوري الذي مارس سلطته على الجنس النسوي وعمل على استغلالها وحتى لو تولت النساء السلطة اليوم فهي ترى أن تحقيق التحرر الحقيقي في الشرق الأقصى أو الغرب أو الشرق العربي لا يتحقق إلا من التخلص من نظم الطبقة سواء أكانت إقطاعية أم رأسمالية، ولا يتم ذلك إلا في ظل مجتمع متكاتف اشتراكي حقيقي، وهذا لن يتحقق في أي بلد من البلدان التي تنتج نحو الاشتراكية، ولكن سيحدث في المستقبل عندما تصبح النساء قوة سياسية لها القدرة على انتزاع وسلب حقوقها وكما عرفنا التاريخ فالحرية تؤخذ ولا تعطى. (السعداوي، 2020، 815).

ونرى أن هناك علاقة مشتركة بين الاضطهاد الاقتصادي والاضطهاد الجنسي للنساء كشفه التاريخ، ومن شروط التخلص من هذا الاقتصاد هو إحياء الاشتراكية وتكريسها واليه يرجع الفضل في السعي لتحرير الاقتصاد والتخلص من السلطة الأبوية الاحتكارية التي نمت وترعرعت لقرون طويلة ولا تزال موجودة، ولا يمكن التخلص من الظلم والاستغلال المسلط ما دام النظام الأبوي رأسماليا قائماً.

ونجد الباحثة النسوية في شؤون المرأة آن فيليبس " على سبيل المثال عدت السياسة المتداولة زاخرة بالمفاهيم، تتمركز في جنس الإنسان وعلى هذا الأساس ادعت أن السياسة تتميز بطابع ذكوري، لذلك فالأنثى وفق ضوء علم السياسة أصبحت في مستوى متدنٍ وبدل من أن تحتل مرتبة عالية ومنحت مميزات عاطفية بدل أن تنال مرتبة إدراكية لائقة بشأنها (الموسوي، 2020م، 30)

وتعتقد هذه الباحثة أن الإطار السياسي كرّس سلطة الرجل على المرأة، حيث إنها واضحة للعيان ضمن مختلف المواقف السياسية وكل المكونات ضمن عالم السياسة، وتظهر بشكل مؤسسات ومراكز ومعتقدات وتوجيهات ثقافية تتسم بطابع سياسي، وبعدها تتحول إلى أصول إلزامية صعبة تتولى إدارة شؤون المرأة وتسيطر على زمام أمورها بهيئة بنوية عميقة بقوانين أَعدها الرجل من قبله وأعدت لهذا الغرض (الموسوي وآخرون، 2020، 23).

ومما سلف نحتاج فقط إلى القليل من الجهد لنكشف ومع كثير من التأكيد والتيقن بأن أحد الأطراف المتواطئة وبطريقة مثيرة للاشمئزاز في حال المرأة المزري اليوم ها هو علم السياسة وضع كلياً من أجل خدمة المصالح الذكورية فقط، دون وقع أدنى اهتمام بالجنس الأنثوي، وهذه حقيقة لا يمكن تكذيبها وما يدل

عليه واقعنا الحالي فنحن على أبواب القرن الثاني والعشرين ولازلنا نشاهد لكثير من الدول ترفض شهادة المرأة في المحاكم والبعض الآخر يعدها شهادة مفتقرة للمصداقية، وما زالت الكثير من مقاعد البرلمان في العديد من الدول خالية من الجنس النسوي، بل أكثر من هذا ، فهناك من يعد أن تولي المرأة للمناصب السياسية الحساسة مخالف للتقاليد والقيم والآداب المتعارف عليها وأمر مخجل ووصمة عار لا يمكن حتى التفكير فيها.

لذلك فإن النهوض بالمجتمع والمرأة يتم من طريق وقوفها إلى جانب الرجل ومشاركتها في الانتخابات، وهو قبل كل شيء مطلب إنساني، يجب أن تحققه ضمن شروط المساواة السياسية، ومن أجل تحقيق العدالة مع رفض الظلم الاجتماعي السياسي الواقع عليها؛ لأن النساء سواء قديماً وحديثاً استطعن أن يثبتن أنهن الأجدر بتسلم المناصب السياسية بل أفضل من الرجال ولأن السياسة من بين المجالات المناسبة لهن ومع ذلك المرأة ما زالت تجد عراقيل تجعل وجودها السياسي غير مرحب به، ومن المعيب أن السياسة هي الميدان الذي لا يتيح للنساء القيام فيه بأي دور هو الميدان الذي اثبتت فيه جدارة عالية وكفاءة ومهارة نادرة (ستيوارت، ١٩٩٨م، ٢٦).

وتعليقاً على ما طرح أعلاه، استطاعت النسوة أن يبرزن أداءهن للرجل في عالم السياسة على الرغم من الفرص الضئيلة والمهام الصغيرة التي تقدم لهن في ظل سلطة النظام الجندي التي تمنح حق تشريع القوانين للرجال في ظل ديمقراطية زائفة، أو على حد تعبير " السعداوي " ولأن الديمقراطية مجرد وهم سياسي وزيف، وعلى الرغم من هذا لا يزال موضوع مشاركة المرأة في السياسة وفي صنع القرارات امراً يثير الجدل في الساحة السياسية وفي العالم العربي خاصة أن المجتمع العربي الذي يصر على رفض دور المرأة في الميدان السياسي، ودائماً يدفعها إلى الانسحاب من عالم السياسة وهي لا تعلم أن انسحابها يؤدي إلى عدم مشاركتها في جميع مجالات الحياة العامة

الخاتمة

إن المرأة كانت على مدى التاريخ الفكري للفلسفة محور نقاش، وأن قضيتها الوجودية كانت من البنى الأساسية له بكل مراحلها، فاستعرضنا تقلبات الرأي فيها عبر القرون، ولكننا تمكنا من أن نجد في شروط وجود المرأة في كل عصر. في العصر الفلسفي الغربي القديم قد ظهر هناك تصورات مثلاً افلاطون، الذي يؤمن بوحدة الطبيعة الإنسانية، طبيعة الجنسين ووحدة أدوارها، وأما ارسطو، فيؤكد بازواجية الطبيعة الإنسانية، وتفوق الرجل طبيعياً على المرأة. وفي العصر الوسيط كانت للآراء الدينية من الثوابت غير القابلة للتغيير دورها في تكوين المعرفة في الفكر الفلسفي آنذاك، بوصفها قصة الخلق هي الفكرة السائدة للأنثى في جميع الأديان. أما في العصر الحديث والمعاصر فنجد هناك تحولاً عن قضية المرأة، ففي هذه المرحلة الحالية

المتميزة في تاريخ الفلسفة، لم تكن المرأة موضوعاً للتفكير الفلسفي، بل أصبحت ذاتاً منتجة للفكر الفلسفي، حيث اتجه الفكر الفلسفي باتجاه التقدم والتجدد في قضيتها، وألغيت الأفكار القديمة، وجاءت مفاهيم عصرية تقدم حواراً جديداً، يقوم على الحرية والمساواة، واعطاء الحق الأنساني. سيقول البعض إن الإسلام بريء من تدني الأوضاع في بعض المجتمعات الإسلامية، إذن إن كان الإسلام بريئاً فالذنب على المسلمين الذين جعلوا أوضاع المرأة في الانحطاط؛ لأنهم لم يعطوها الحقوق كما نصت عليها نصوص القرآن الكريم ولم يجعلوا المرأة العربية تتبوأ المكانة الرفيعة التي حباها الإسلام بها، إذن النصوص الإسلامية غير مطبقة في الواقع المعاش، وهناك فرق بين النصوص الإسلامية وبين التطبيقات والنماذج السلبية في مجتمعاتنا الإسلامية والتي نرجعها إلى التقاليد البالية؛ لأننا وبكل بساطة نعيش في مجتمعات تعددية، أي في أوضاع تشتد فيها الاختلافات، للاختلاف العميق والجذري في الأسس التي ينطلق منها تفكيرنا. وهذا ما يجعلنا أولاً في حاجة ملحة إلى التسامح وإنصات بعضنا للبعض، أو ربما نحن في حاجة إلى بحوث عديدة من مختلف التخصصات، تتناول قضية المرأة والرجل.

المصادر والمراجع

- 1- ديلو، ستيفن ديل، تيموثي، التفكير السياسي والنظري والسياسة والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- 2- السعداوي، الانثى هي الأصل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٧٤م.
- 3- السعداوي، الرجل والجنس، مكتبة مدبولي للنشر، ط 1، القاهرة، مصر، ١٩٧٣م.
- 4- بيومي، نهى، ونوهد القادري، النساء في الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان ٢٠٠٤ م.
- 5- تومسيك، فيدا، وآخرون المرأة الاشتراكية، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات الآداب، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.
- 6- جون ستيوارت، مل استعباد النساء، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، استعباد النساء، جون ستيوارت مل دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ج ٥، ٢٠٠٩ م.
- 7- السعداوي، دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٩٠م.
- 8- السعداوي، قضايا المرأة والفكر والسياسة، مؤسسة هنداوي سي للنشر، د، ط، مصر سي ٢٠١٧ م.
- 9- السعداوي، المرأة والدين والأخلاق سلسلة حوارات القرن الجديد، دار الفكر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م.
- 10- السعداوي، نوال، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام مكتبة الغمام البخاري، الطبعة الأولى 2009.
- 11- السعداوي، نوال، في التحرير الإسلامي للمرأة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى نوفمبر 2003.
- 12- السعداوي، نوال، المرأة والجنس المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١م.
- 13- السعداوي، نوال، الوجه العاري للمرأة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م.
- 14- السعداوي، نوال، الثورات العربية، مؤسسة هنداوي المطبوعات للنشر والتوزيع، ط 1، بيروت - لبنان، ٢٠١٣ م.

- 15- مثنى، أمين نادر الأصول لفلسفية لقضايا الرجل والمرأة من منظور معاصر، جمع وتحرير الدكتور فتحي بن جمعة احمد، ط١، ٢٠١٩م .
- 16- المسيري عبد الوهاب قضية المرأة بين التحرر والتمركز حول الأنثى، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، ط ٢ ، مصر ، ٢٠١٠م.
- 17- ميل، جون ستيوارت، استعباد النساء، ترجمة : إمام، عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي للنشر ، ط1، القاهرة ، ١٩٩٨م.
- 18- ميل، جون ستيوارت، استعباد النساء، ترجمة: إمام، عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي للنشر ، ط1، القاهرة ، ١٩٩٨م.

Sources and references

1. Dillo, Stephen Dale, Timothy, Political and Theoretical Thinking, Politics and Civil Society, translated and presented by: Rabie Wahba, National Center for Translation, Cairo, 1st Edition, 2010.
2. Al-Saadawi, The Female is the Origin, Arab Institute for Studies and Publishing, 1st Edition, 1974.
3. El Saadawi, Man and Sex, Madbouly Publishing Library, 1st Edition, Cairo, Egypt, 1973.
4. Bayoumi, Noha, and Nohid Al-Qadri, Women in Contemporary Arab Discourse, Arab Cultural Center, Beirut, Lebanon, 2004.
5. Tomsek, Vida, et al. Socialist Women, translated by George Tarabishi, Al-Adab Publications, Beirut, 3rd Edition, 1979.
6. John Stewart, Mill Enslavement of Women, translated by: Imam Abdel Fattah Imam, Enslaving Women, John Stewart Mill Dar Al-Tanweer for Printing, Publishing and Distribution, vol. 5, 2009.
7. Al-Saadawi, Studies on Women and Men in Arab Society, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut - Lebanon, 2nd Edition, 1990.
8. El Saadawi, Women's Issues, Thought and Politics, Hendawi C Publishing Corporation, D, I, Egypt C, 2017.
9. Al-Saadawi, Women, Religion and Ethics New Century Dialogues Series, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st Edition, 2000.
9. Al-Saadawi, Women, Religion and Ethics New Century Dialogues Series, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st Edition, 2000.
10. Saadawi, Nawal, Women's Liberation between the West and Islam, Al-Ghammam Al-Bukhari Library, first edition 2009.
11. El Saadawi, Nawal, In the Islamic Liberation of Women, Nahdet Misr Company for Printing and Publishing Distribution, first edition, November 2003.

12. Saadawi, Nawal, Women and Gender, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1971.
13. Saadawi, Nawal, The Naked Face of the Arab Woman, Beirut, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 2nd Edition, 1990.
14. Saadawi, Nawal, The Arab Revolutions, Hindawi Publications Foundation for Publishing and Distribution, 1st Edition, Beirut - Lebanon, 2013.
15. Muthana, Amin Nader Philosophical Origins of Men's and Women's Issues from a Contemporary Perspective, compiled and edited by Dr. Fathi bin Jumaa Ahmed, 1st Edition, 2019.
16. El-Messiri Abdel Wahab, The Women's Issue between Liberation and Female-Centeredness, Dar Al-Nahda Misr for Printing and Publishing, 2nd Edition, Egypt, 2010.
17. Mille, John Stewart, Enslaving Women, translated by: Imam, Abdel Fattah Imam, Madbouly Library for Publishing, 1st Edition, Cairo, 1998.
18. Mille, Jon Stewart, Enslavement of Women, translated by: Imam, Abdel Fattah Imam, Madbouly Library for Publishing, 1st Edition, Cairo, 1998.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية